الصدر يبحث مع الأوروبي والإسلامي استقدام مدربين بدل الأميركيين

بغداد / المدى

أكد زعيم التيار الصدري في العراق مقتدى الصدر أنه بصدد اجراء اتصالات مع بعض الجهات الدولية مثل الاتحاد الأوروبي والامم المتحدة ومنظمة المؤتمر الاسلامي لاستقدام مدربين منها للقوات العراقية من اجل ايجاد بديل عن المدربين الأميركيين كما نقلت عنه الهيئة الاعلامية للتيار الصدري (٤٠ نائبا من مجموع ٣٢٥ عضوا في مجلس النواب) في بيان تسلمته المدى امس من دون الادلاء بتفصيلات أخرى.

ويأتي الاعلان عن اتصالات الصدر هذه بعد يوم من طرح الصدر شرطين للموافقة على بقاء مدربين أميركيين في العراق يقضيان بتدريبهم للقوات العراقية بعقد جديد، وتعويض القوات الأميركية العراقيين المتضررين من وجودها في البلاد.

وقال ان "كل ذلك مرفوض، ولن نسمح ببقاء أي قوة عسكرية... وقد قيل إن بقاء مدربين في العراق يوفر المال والأسلحة الأميركية، ولا بد من أن يكون هناك مدربون أميركيون، فيمكن القول إنه يمكن ان يكون التدريب بعقد جديد، وان يكون غير مباشر مع الأميركيين، وأن يكون بعد طلب التعويضات من الجيش المحتل، وما أوقعه من أضرار في البنى التحتية" للعراق.

وفي السادس من الشهر الحالي اتفق قادة الكتل السياسية خلال اجتماع دعا إليه الرئيس جلال طالباني على بقاء مدربين أميركيين لتدريب القوات العراقية، مع عدم منحهم الحصانة، التي تطالب بها الولايات المتحدة، لكن التيار الصدري أكد رفضه الاتفاق وبقاء القوات الأميركية بأي صفة كانت سواء مدربين وبحصانة أو من دونها.

وكان رئيس الوزراء العراقي نوري المالكي قال الاثنين الماضي إن القوات الأميركية أمامها خيار البقاء في العراق للعمل كمدربين بعد موعد انسحابها من البلاد بنهاية العام الحالي ٢٠١١ بعد القرار الذي اتخذته الكتل السياسية في البلاد برفض منح حصانة لأي جندي أميركي.

وقال في تصريحات صحافية إن هناك خيارات متعددة يجري بحثها مع الجانب الأميركي لتوفير الغطاء القانوني لتنظيم عملية إبقاء مدربين وخبراء عسكريين بعد إكمال انسحاب القوات.

من جهتها قالت وزارة الخارجية الأميركية أول من أمس إنها تكثف استعداداتها لتسلم المسؤولية من الجيش الأميركي في العراق، حيث سيعمل تحت إمرة السفير الأميركي نحو ١٦,٠٠٠ مدني، وهو ما يماثل حجم فرقة عسكرية من اجل توفير الأمن للعاملين في السفارة، الذين يبلغ عددهم حوالي ١٧٥٠ فردا من دبلوماسيين وعمال إغاثة وموظفي وزارة الخزانة وما إلى ذلك.

للقيام بذلك، ستتعاقد الوزارة مع قوة أمنية تضم حوالي ٥٠٠٠ فرد من أفراد الأمن، ولن تقتصر مهمة هذه القوة على حماية السفارة في بغداد، لكنها ستحمي أيضا قنصليتين ومركزي دعم في المطارات العراقية وثلاث منشآت لتدريب أفراد الشرطة.

يذكر ان القوات الأميركية، وعديدها حالياً حوالي ٤٠ ألفاً، تنسحب من العراق بمعدل ٥٠٠ جندي يومياً، وألمحت محادثات سابقة بين أميركا والعراق إلى بقاء ما بين ٣ و ٥ آلاف جندي في مهمة تدريبية، بالرغم من أن عدد المدربين قد يكون أقل، في حال لم تعد الحصانة العسكرية مطروحة على الطاولة.

النجيفي يطالب بإجراء تعديلات على الدستور لدعم التجربة الديمقراطية

بغداد / متابعة المدى

أكد رئيس مجلس النواب العراقي أسامة النجيفي، الخميس، أن البرلمان يؤيد قرار رئيس الوزراء نوري المالكي بانهاء تواجد منظمة مجاهدي خلق نهاية العام الحالي، مشيرا إلى أن العراق بحاجة لدعم دولي وخبرات في مجال الديمقراطية، فيما طالبت مجموعة برلمانية بريطانية النجيفي بالتدخل لدى الحكومة العراقية للموافقة على زيارة وفد برلماني بريطاني لمعسكر اشرف.

وقال بيان صدر عن مكتب رئيس مجلس النواب اسامة النجيفي وحصلت "المدى نسخة منه، إن الوفد البرلماني العراقي الذي يزور لندن حاليا برئاسته "التقى مع مجموعة برلمانية برئاسة البارونة نيكلسون والتي رحبت بدورها برئيس واعضاء الوفد العراقي معربة عن سعادتها الغامرة بهذا اللقاء"، مبينا أن "الوفد البرلماني البريطاني طرح العديد من التساؤلات منها مسألة مجاهدي خلق الإيرانية ومعسكر اشرف".

وأضاف البيان أن النجيفي "أكد تأييد مجلس النواب لقرار الحكومة العراقية القاضي بإجلائهم الى دولة ثالثة"، مشيرا إلى أن "المجموعة البرلمانية البريطانية طالبت البرلمان العراقي بالتدخل لدى الحكومة العراقية للموافقة على زيارة وفد برلماني بريطاني لمعسكر اشرف".

وكانت الحكومة العراقية أصدرت قراراً بإنهاء تواجد المنظمة في البلاد قبل نهاية العام الحالي ٢٠١١، باعتبارها منظمة إرهابية وشاركت بقتل عراقيين، وعزز القرار بآخر أعلنته وزارة الدفاع العراقية نص على تشكيل لجنة للتحقيق في أحداث الشغب التي شهدها المعسكر خلال نيسان الماضي.

وتابع البيان نقلا عن النجيفي أن "دور البرلمان يكمن في تصحيح المسارات الخاطئة وديمومة ركائز الديمقراطية"، مؤكدا "حاجة العراق لدعم دولي وخبرات في مجال الديمقراطية لان التحول من الديكتاتورية إلى النظام الديمقراطي يحتاج إلى ثقافة وهمة عالية ودستور يضمن ذلك".

وأشار النجيفي خلال البيان إلى أن "العراق مر بظروف صعبة ويصطدم حاليا بتحديات خطيرة وجمة، لكن الإرادة موجودة لتخطي هذه المعوقات من اجل بناء وطن سعيد ودولة عصرية بعيدة عن تراكمات الماضي وارتداد الحاضر"، داعيا إلى ضرورة "إجراء تعديلات ضرورية في الدستور ليكيف نفسه مع التطورات والمتغيرات الحاصلة في المجتمع"، وأعلنت لجنة حقوق الإنسان في مجلس النواب العراقي، الخميس، أن ٨٥ نائبا طالبوا بوضع مخيم أشرف تحت إشراف الأمم المتحدة، معربين عن مخاوفهم من استغلال المهلة المحددة من قبل الحكومة العراقية لنقل سكان المخيم وممارسة العنف بحقهم، فيما رحبوا بالمبادرة الأوربية القاضية بتعيين ممثل خاص لإيجاد حل مناسب للقضية.

وقال مقرر اللجنة حيدر الملا في بيان صدر، اليوم، وتلقت "السومرية نيوز"، نسخة منه، إن "٨٥ نائبا من الكتل الوطنية في البرلمان العراقي طالبوا بتركيز فريق مراقبة دائم تابع للأمم المتحدة في مخيم أشرف يكون تحت إشراف الأمم المتحدة"، مؤكدا أن "النواب أرسلوا رسالة إلى المفوضة العليا للأمم المتحدة في حقوق الإنسان نافي بيلاي أكدوا فيها ضرورة التوصل إلى حل إنساني بشأن القضية".

وأضاف الملا أن "البرلمانيين أعربوا عن مخاوفهم الشديدة من أن يتم استغلال حالات تعيين المهل والإنذارات من قبل الحكومة العراقية لنقل سكان مخيم اشرف وممارسة عنف جديد وانتهاك حقوقهم" بحسب البيان.

وأشار الملا إلى أن "البرلمانيين رحبوا بالاعتراف بالموقع القانوني لسكان معسكر أشرف من قبل المفوضية العليا للأمم المتحدة في شؤون اللاجئين باعتبارهم طالبي لجوء ومحميين دوليين"، مشيرا إلى إنهم "أيدوا المبادرة الأوربية بتعيين الممثل الخاص بشأن إيجاد حل مناسب للقضية".

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي أكد في تصريحات صحافية في الـ١٢ من تشرين الأول الحالي، أنه تم منح منظمة مجاهدي خلق فرصة إلى نهاية العام الحالي ٢٠١١، وبعدها فالعراق حر في أن نتخذ القرار الذي ينهي وجودهم على الأراضي العراقية، مشيرا إلى أن هذه المنظمة من المنظمات الإرهابية التي ليس لها غطاء قانوني حيث تنفذ عمليات في إيران وتتدخل في الشأن الداخلي العراقي.

واعتبرت زعيمة المعرضة الإيرانية مريم رجوي، امس الخميس، تصريحات رئيس الوزراء نوري المالكي حربا على سكان مخيم اشرف، وفي حين طالبت واشنطن والأمم المتحدة بالتدخل لمنع وقوع كارثة إنسانية، دعت المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إلى توفير موقع جديد لسكان المخيم.

الأمن والدفاع تنتقد تصريحات عطا وتؤكد: معلوماته الاستخبارية ضعيفة

بغداد / متابعة المدى

انتقدت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، امس الخميس، تصريحات المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا، مؤكدة امتلاكها معلومات استخبارية أكثر من ما يمتلكه عطا، فيما دعت الأجهزة الأمنية إلى الاهتمام الجدي بالأمن وعدم التأثر بالصراعات السياسية.

وقال عضو اللجنة حاكم الزاملي في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "لجنة الأمن والدفاع تمتلك معلومات استخبارية أكثر من ما يمتلكها المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد اللواء قاسم عطا وغيره"، مبينا أن "تلك المعلومات تم الإفصاح عنها إلى الجهات المسؤولة إلا أنها لم تأخذ بالجدية والاهتمام".

وتساءل الزاملي "ماذا قدم المتحدث باسم القيادة العامة للقوات المسلحة أو باسم عمليات بغداد قاسم عطا، وماذا يفعل البرلمانيون عندما طالبهم بالذهاب إلى غرفة العمليات"، كما تساءل أيضا "هل يعلم عطا بعدد المهجرين وعدد الشركات الأمنية التي تعمل لأجهزة استخبارية معينة".

وكان المتحدث باسم قيادة عمليات بغداد انتقد، اليوم (٢٠١١/١٠/١٣)، تصريحات السياسيين المشككين بقدرات القوات الأمنية، داعيا إياهم إلى زيارة قيادة عمليات بغداد وإعطاء رأيهم قبل التشكيك بقدرات القوات الأمنية.

وأضاف الزاملي أن "التنظيمات المسلحة في العراق استخدمت كل أنواع الأسلحة في عملياتها الإرهابية ضد أبناء الشعب العراقي، والتي راح ضحيتها عدد كبير من الأبرياء"، مشيرا إلى "وجود مندسين في الأجهزة الأمنية، وان بعض القيادات غير مؤهلة لإدارة الملف الأمني".

وأكد الزاملي أن "العراق يمتلك خمس منظومات استخبارية، إلا أن تلك المنظومات لم تقم بواجبها بصورة صحيحة في حفظ الأمن"، داعيا المؤسسة العسكرية والأجهزة التنفيذية إلى "الاهتمام الجدي بالأمن وعدم التأثر بالصراعات السياسية التي تشهدها البلاد".

وشهدت بغداد، أمس الأربعاء، (١٢ تشرين الأول ٢٠١١)، سلسلة تفجيرات بسيارات مفخخة وعبوات ناسفة استهدفت مراكز للشرطة أسفرت عن مقتل وإصابة ٦٩ شخصاً.

ولاقت هذه التفجيرات ردود فعل متباينة، حيث حملت لجنة الأمن والدفاع البرلمانية، رئاسة الجمهورية والكتل السياسية وقائد شرطة بغداد المسؤولية في ذلك، مطالبة القائد العام للقوات المسلحة بإجراء تغييرات واسعة في الملف الأمني، فيما اتهمت كتلة العراقية البيضاء جهات تنفذ أجندة خارجية بالوقوف وراء التفجيرات التي شهدتها العاصمة، مؤكدة أن الهدف منها هو للضغط على الحكومة لإبقاء أكبر عدد من المدربين الأميركيين، كما دعا عضو الكتلة شاكر كتاب السياسيين إلى حل الأزمات الأمنية والسياسية أو إعلان إفلاسهم، مؤكدا في الوقت نفسه أن العراق يشهد حالياً لحظة الإفلاس السياسي، فيما اعتبر أن تلك التفجيرات تزامنت مع الأوضاع المتردية في البلاد.

كما حمل رئيس اللجنة الأمنية في مجلس محافظة بغداد عبد الكريم الذرب الجميع مسؤولية تلك التفجيرات التي هزت العاصمة بمن فيهم المواطنون، وفي حين أكد أن هناك تراخيا في عمل الأجهزة الأمنية، دعاها إلى الاعتماد على الجانب المعلوماتي في دعم عملها.

فيما اعتبرت قيادة عمليات بغداد، تفجيرات يوم أمس محاولة لإثبات وجود القاعدة وتشكيكا بقدرات القوات الأمنية، منتقدة السياسيين الذين شككوا بالقوات الأمنية.

يذكر أن العاصمة بغداد وعدداً من المحافظات الأخرى تشهد منذ شهر آذار الماضي، تصعيداً بأعمال العنف أودى بحياة المئات بينهم عدد من الضباط ومسؤولون حكوميون، في وقت تعيش فيه البلاد أزمة سياسية تتمثل بعدم اكتمال تشكيل الحكومة وعدم الاتفاق على أسماء الوزراء الذين سيتولون إدارة الوزارات الأمنية حتى الآن.

الحكيم: مسلحون يسيطرون على مناطق عدة... وأحداث مصر فتنة

بغداد / المدى

أكد رئيس المجلس الاعلى الاسلامي العراقي عمار الحكيم ان المسلحين يسيطرون على مناطق عدة من البلاد مشكلين خطرا حقيقيا يهدد العراقيين واعتبر احداث مصر الاخيرة فتنة تستهدف شعبها.

وطالب الحكيم في كلمة خلال الملتقى الثقافي الاسبوعي للمجلس الاعلى بضرورة إقامة منظومة استخبارية متكاملة وقادرة على تفكيك الخلايا الارهابية قبل أن تفتك بالمواطن العراقي. واعتبر أن المبادرة مازالت بيد الإرهاب "فهو من يحدد زمان ومكان جرائمه البشعة والمستمرة من قتل وتفجير في وضح النهار". وشدد على ضرورة ان تكون المبادرة بدلا من ذلك بيد القوات الأمنية وموضحا ان هذا ما توفره المنظومة الاستخبارية والجهد الاستخباري المطلوب.

واضاف أن سيطرة الإرهابيين على مناطق محددة يمثل حالة خطيرة لا بد من الوقوف عندها مذكرا بسيطرتهم على مركز شرطة البغدادي في محافظة الانبار ومن قبله السيطرة على مجلس محافظة صلاح الدين وقتل واختطاف من فيه ومن ثم تمكن المسلحين من الفرار.

وتساءل الحكيم عن مبررات عدم جاهزية رجال الشرطة العراقية لاستلام الملف الأمني بعدما أعلنت قيادات أمنية أن جهاز الشرطة المحلية والاتحادية غير جاهز لاستلام الملف الأمني. وقال ان موقف هذه القيادات شجاع في الاعتراف بعدم الجاهزية كي لا يحصل أي نوع من المجازفة بأرواح الناس.

واشار الحكيم الى ان مليارات الدولارات قد انفقت في تسليح الشرطة العراقية وتدريبها متسائلا عن السقف الزمني لتنفيذ الخطط العلمية في تطوير الشرطة العراقية وعدم ابقاء وزارة الداخلية بدون وزير.. واكد أن المواطن يبحث عن اجابة لكل هذه الأسئلة ليتعرف على الوقت الذي يكون فيه المواطن بيد مؤسسات امنية راشدة خاصة في مرحلة مهمة مثل مرحلة انسحاب القوات الأميركية في الأشهر المقبلة.

واشار الى ان أعداد رجال الأمن في العراق قد وصل إلى رقم كبير وغير مسبوق وبمعدل شرطي لكل ٢٥ مواطن وهو ما يزيد على الضعف بعشرين مرة مما هو معمول به عالميا وبمعدل عشرة أضعاف في الدول التي تعاني وضعا مضطربا.. قائلا: هل أن ان وضع العراق مضطرب بمعدل عشرة أضعاف عن الدول التي تعاني اضطرابات امنية.

وعبر الحكيم عن استغرابه من عدم قدرة هذه الاعداد الكبيرة من رجال الامن على توفير الأمن مشددا على أن الشعب العراقي من حقه أن يطلع الى اين ذهبت هذه المليارات التي صرفت على الأجهزة الأمنية لانها ثرواته.

يذكر ان لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب العراقي قد اكدت امس صحة ما ذكرته صحيفة أميركية متخصصة عن أن عدد القتلى العراقيين الذين سقطوا منذ الغزو الأميركي للبلاد عام ٢٠٠٣ بلغ نحو مليون ونصف مليون مواطن.

وقال عضو اللجنة النائب عن القائمة العراقية جمعة ابراهيم في تصريح للصحافيين "إن مثل هذا العدد موجود والأسباب معروفة كأن تكون نتيجة عمليات إرهابية أو عسكرية تحدث داخل البلد".

ودعا الحكيم الى العمل على اشاعة التثقيف الامني بين المواطنين مؤكدا حاجة العراق اليوم الى ثقافة امنية مبينا مطالبا بتدريسها في المناهج الدراسية ومن خلال دورات وورش عمل تعرف الناس بضرورة التعامل مع الامن.

وعن الفساد الذي يضرب البلاد عبر الحكيم عن اسفه من المعلومات التي اكدت وجود ماكنات مولدات للطاقة الكهربائية مرمية في العراء يأكلها الغبار والصدأ في وقت يوجد العراق بأمس الحاجة للكهرباء وللاموال والمليارات التي صرفت عليها مطالبا الجهات المعنية بفتح تحقيق موسع للتأكد من المعلومات التي وردت بصدد هذا الموضوع ومحاسبة المسؤولين عن ذلك مشيرا بهذا الصدد الى تقارير للرقابة المالية كشفت عن وجود فساد مالي في عقود الاسلحة بوزارة الدفاع العراقية.

واكد الحكيم ضرورة اقرار قانون الأحزاب المقترح لما له من اهمية شرط أن يتماشى مع منطق الديمقراطية في البلاد محذرا من ان يتحول هذا القانون الى سلاح للضغط على الحريات وعلى التعددية السياسية في البلاد. واشار الى أن تشريع القانون سيخرج العراق من الفوضى التي يعيشها المواطن نتيجة السلوك السيئ لهذا السياسي او ذاك.

وعلى صعيد الاضطرابات الاخيرة التي شهدتها مصر والصدامات بين الاقطاب والجيش قال الحكيم ان المجلس الاعلى الاسلامي العراقي يتابع الاحداث والتطورات التي شهدتها مصر في والتي ادت لسقوط العشرات من الضحايا والمئات من الجرحى مؤكدا قلقه وخوفه من هذه الاحداث.

وأعتبر رئيس المجلس الاعلى ان ما جرى في مصر هو وجه من وجوه الفتنة التي تستهدف مصر وشعبها ودعا الجميع الى التنبه للمخاطر التي تحيط بمصر والعمل من اجل معالجة الاسباب المباشرة التي ادت للاحداث والتوصل الى خطة مستقبلية لمنع تكراراها مع التأكيد على احترام التنوع والتعدد الذي تتميز به مصر وجعل هذا التنوع مصدراً للغنى والايجابية بدلاً من ان يكون مصدراً للمشاكل والفتن. واكد وضع المجلس الاعلى لجميع قدراته وامكانياته بتصرف الشعب المصري وقياداته واستعداده للتعاون لما فيه خير مصر وجميع الدول العربية.